

٩٥- عند الأسئلة الإمام في كتابه (الإسلام و النصرانية) ما يرمى به المسلمون من اضطهاد أنواع من
العوام

٩٦- استن العلماء بالعلم على إيجاب تعيين القضاة

٩٧- يقاتل المسلمون الكفار سواء كانوا منتظمين في الجيش أم لا

٩٨- أول من قام بجمع الحديث الإمام الزهري

٩٩- مر القضاء في الدولة الإسلامية بثلاثة أطوار

١٠٠- يدل قوله تعالى : ((و المحصنات من النساء)) على تحريم الزواج بالمحصنات المؤمنات دون
الكافيات

انتهت الأسئلة

وفقكن الله ..

المسئولة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الملك خالد

كلية التربية والآداب بلحيا

الأقسام الأربعة



الفصل الدراسي : الأول

المستوى : الخامس (التمام)

القسم : دراسات

المادة : فقه النظم ٣٣٧ - فقه ٢

الزمن : ساعتان

اختبار الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ

بسم الله ، ثم أحیی عن الأسئلة بالتظليل في ورقة الإجابة :

سؤال الأول :

صح أم خطأ :

١- ليس من المهم تحديد علاقة القوة الحاكمة بالأمة المحكومة

٢- يأخذ العاشر من التاجر المسلم ربع العشر

٣- تعتبر الزكاة من الموارد المالية الإسلامية

٤- يصرف ثلث العتاق لمبيت مال المسلمين

٥- جعل الله أمر المسلمين شورى بينهم عدا أمر الخلافة

٦- ليس في الإسلام فرد فوق القاتون مهما علت منزلته

٧- كان عمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم على الاستقلال بالأمور

٨- ترجع الحقوق على تعددها إلى الحرية الشخصية و المساواة بين الأفراد

٩- ولي أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة

١٠- جمهور المسلمين على أن نصب الخليفة واجب

١١- يشترط في السياسة المالية العادلة المساواة و مراعاة جميع المصالح

١٢- دأب العلماء على قياس ما لا نص فيه على ما فيه نص

١٣- الغارم هو الذي انقطع به السبيل

١٤- لا تعد المساواة من أنواع الحريات

١٥- بين قوله تعالى : (أفأنت تكفر بالذي أحللت)

١٦- العقوبات مما تثبت بالرأي و القياس

١٧- دليل الأمر بالشورى قوله تعالى : (فاعف عنهم و استغفر لهم و ساورهم في الأمر)

١٨- يتحصر اهتمام الإسلام بحرية الرأي في الأمور الغير دينية

١٩- تضاهرت الأدلة على أن الرياسة العليا في الحكومة الإسلامية ليس حقاً خاصاً لقريش

٢٠- يجب الزكاة في الزروع قبل النماء

٢١- تعد مسؤولية أولى الأمر من دعائم الحكومة في الإسلام

٢٢- الأمان المزبد هو ما يكتب بعقد النمة و يتولاه إمام المسلمين

٢٣- كان لإعمال المسلمين للشورى أثراً بيناً على نظم الحكومات الإسلامية

٢٤- ينقسم الأمان إلى نوعين خاص و عام

٢٥ - من الأسس التي تبنى عليها النظم الديمقراطية كفالة حقوق الأفراد
٢٦ - يجوز للمسلمين إظهار شعائرهم في بلاد الإسلام مثل تدنؤ القباب
٢٧ - المساواة هي الحاق الأشياء بالأشياء و النظر بالنظر فيما لم ينعى عليه من الأحكام
٢٨ - من أدلة إيجاب نصب الخليفة حسب المصلحة و دفع المضار
٢٩ - فرق الإسلام بين المسلم و الذي في المصالح و الأحوال الشخصية
٣٠ - كان نشر النبي محمد صلى الله عليه وسلم للإسلام بعد السيف
٣١ - ليس في الإسلام فرد فوق القانون مهما علت منزلته
٣٢ - الكفر هو ما يوجد في باطن الأرض مما هو عليها أو خلقه الله تعالى

٣٣ - لم يجد العلماء في الحكومات الإسلامية المحصورين

٣٤ - لا يجوز في القوانين الدولية التضييق على المحصورين

٣٥ - استدال العلماء بالعقل على جواز تعيين القضاة

٣٦ - مؤلف كتاب الأحكام السلطانية هو أبو النرداء

٣٧ - بين الله تعالى مصرف خمس الغنائم في سورة الأنفال

٣٨ - يكتب الخليفة بتولية الخلافة صفة القدسية

٣٩ - يدل قوله تعالى : (فلا عدوان إلا على الظالمين) على كفالة الإسلام لحرية المأوى أفراد

٤٠ - الحرية الشخصية هي أن يكون الشخص قادراً في شؤون نفسه مع الأمن عليها

٤١ - من الشروط المعبرة فيمن يولى الخلافة العدالة و العلم

٤٢ - تعتبر العشور من الموارد المالية النورية

٤٣ - القضاء رياسة عامة في الدين و الدنيا فوامها النظر في المصالح و تدبير شؤون الأمة

٤٤ - كان عهد خالد بن الوليد لأهل الحيرة في عهد أبو بكر الصديق رضي الله عنه

٤٥ - اتفق العلماء على اشتراط النسب فيمن يولى الخلافة

٤٦ - ولي شريحا قضاء المدينة

٤٧ - يعد حياة الضرائب من رجال السلطة التنفيذية

٤٨ - يشترط في الضريبة العادلة أربعة شروط

٤٩ - السياسة المالية للدولة هي تدبير موارها بما يكفل سد النفقات و جلب المصالح

٥٠ - حرم القانون الدولي تسميم الآبار و الأطمعة في المعارك

٥١ - قرر الإسلام المساواة بين المسلمين و الذميين في الحقوق و الواجبات

٥٢ - يجب أن تكون أموال الزكاة مما هو فائض عن حاجة المالك الأصلية

٥٣ - العشور هي ما يؤخذ على الأراضي الزراعية من الخراج

٥٤ - ممن قام بجمع اجتهادات المجتهدين أبو حنيفة و أحمد

٥٥ - المقصود بقوله صلى الله عليه وسلم : (لهم مالنا و عليهم ما علينا) هم المحاربون

٥٦ - جعل الإسلام من البحث و النظر أساساً للتوحيد و الإيمان

٥٧ - يتولى السلطة التشريعية و لاة الأمصار

٥٨ - تنقسم السلطات إلى قسمين : تشريعية و تنفيذية

٥٩ - إذا الكفار من أهل الكتاب فلا يحل الكف عن قتالهم حتى يسلموا

٦٠ - يعتمد بقاء سلطة الحاكم على ثقة الناس به و نظره في مصالحهم

٦١ - يجوز للمسلمين التمثيل بالكفار المحاربين

٦٢ - يجب على أي دولة إذا أرادت محاربة دولة أخرى أن تعلمها بذلك

- ٦٣- ثبت أصل أبواب الإيراد المالية الإسلامية في الكتب و السنة
- ٦٤- التركيز هي الرسوم التي تؤخذ على الواردات أو الصادات
- ٦٥- كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصر ينظر في الكتاب و السنة ثم يسأل المسلمين
- ٦٦- استند العلماء بقوله صلى الله عليه وسلم : ((لا ولاية ..)) على كفاية الإسلام لحرية الرأي
- ٦٧- رجال القضاء هم من يتولى السلطة التنفيذية
- ٦٨- لا بصير للخليفة على الناس حق الطاعة حتى يبعه أهل الحل و العقد
- ٦٩- الموارد المالية الثورية تجس في مواعيد معينة من السنة
- ٧٠- كان الخوف من تشتت أحكام الشريعة باعثاً على تكوين اجتهادات المجتهدين
- ٧١- بعد تعيين القضاة من حق ولاة الأمصار
- ٧٢- ينل قوله صلى الله عليه وسلم : ((إنا استأذننا أنفسنا فممن يؤذن له فليرجع)) على تقرير حرمة المسكن
- ٧٣- استئذ القاتلون بوجوب قتل الكفار أن لم يسلموا الموعظة الحسنة بثلاثة أذنة
- ٧٤- ينل قوله صلى الله عليه وسلم : ((لا فرق بين عربي و لا عجمي ..)) على تساوي الناس في الحقوق
- ٧٥- تعرف الضريبة التي تؤخذ على من دخل في ثمة المسلمين من أهل الكتاب بالغنم
- ٧٦- استنبط العلماء من خلال مجريات الواقع أن فتح باب الاجتهاد الفرد شر على التشريع
- ٧٧- لا تعد تركة من لا وارت له من موارد بيت مال المسلمين
- ٧٨- ينل قوله تعالى : ((إن الذين يأتون أموال اليتامى ظلماً ..)) الآية على كفاية الإسلام لحرية الملكية
- ٧٩- تتأثر السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية
- ٨٠- العدالة في الضريبة تعني مراعاة مقتررة الناس المالية
- ٨١- ينل قوله تعالى : (وما أنت عليهم بحار) على حصر الخليفة على الاهتداء برأي الجماعة
- ٨٢- يجب أن تتعامل المستشفيات في حال الحرب مع طرفين المتحاربين بحيادية
- ٨٣- كان مرجع القضاة فيما يعرض عليهم من قضية إلى الكتاب و السنة نون رأي الجماعة
- ٨٤- الأمن العام هو ما يبذله المسلم من المقاتلة الواحد أو جمع محصورين
- ٨٥- كان لعدالة الإسلام في فرض الضرائب أثراً بالغاً في دخول الفرس و الروم في الإسلام
- ٨٦- تعد الإمامة الكبرى و الخلافة و إمارة المؤمنين ألقاباً مترادفة
- ٨٧- لا يشترط النظام و الاقتصاد في الضرائب المالية
- ٨٨- ليس في الإسلام ما يقيد حرية المسلمين في إعداد القوة و دليل ذلك قوله عز وجل : ((و أعنوا لهم ما استطعتم من قوة ..)) الآية
- ٨٩- لم يكن للدولة الإسلامية قانون سوى القرآن الكريم الذي جمع في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
- ٩٠- اتفق العلماء على اشتراط الشجاعة و سلامة الأعضاء فيمن بولى الخلافة
- ٩١- دار الحرب هي التي لا تجري عليها أحكام الإسلام و لا يأمن من فيها بأمان المسلمين
- ٩٢- بعد خمس الغنائم و المعادن من الموارد المالية الثورية
- ٩٣- أهم لقواعد التي قررها العلماء في العلاقات الثونية أن تقوم على أساس السلم
- ٩٤- الأراضي الخراجية هي التي يجب فيها عشر ما يؤخذ منها أو نصف عشره